كان المعنى عاما فالوضع اما خاص او عام فتحصل اذ الاقسام
اربعة لكن لا يخفى عليك ان مقتضى هذا ان يكون القسم الرابع
الذي ذكره الشارح ثالثا والثالث رابعا ويمكن ان يجاب بان المقصود من
قوله فالاول كذا والثاني كذا ذكر الاقسام لا يفيد كون هذا والثالث كذا
اولا وهذا ثانيا وهذا ثالثا وهذا رابعا اي ان المقصود
بيان كون الاقسام اربعة واما كون هذا اولا وثانيا فليس
ملتفتا اليه فان قلت ان الوضع هو جعل اللفظ بازاء المعنى
فهو فعل الواضع و ح فلا يكون الا خاصا لانه من الافعال
الخارجية فلا يتصور فيه العموم فما وجه جعله عاما او خاصا
قلت اطلاق العموم عليه تارة يكون باعتبار خصوص الالة المفهوم
التي يستحضر بها المعنى الموضوع له للفظ وعمومها وتارة باعتبار
المعنى الذي وضع له اللفظ وهذا الثاني انما يتحد ذاته
دايما خاص فتامل باعتبار تعقله بخصوصه اي
ملتبسا بخصوصه لا باعتبار تعقله بامر عام قال الوضع في هذا
القسم المتعقل بالخصوص لا امر كلي صادق على جزئيات والموضوع
له المتعقل المشخص كما اذا تصورت اي كتصورك فما
مصدرية واذا زايدة وفيه ان القصد التمثيل للوضع
الخامس وهو غير المتصور وقد يجاب بان في العبارة حذفا
فاي كما فيه تصورك الخ اذ لا شك ان الوضع نشأ عن
ذلك ويعقبه ذات زيد كان الاولى ان يقول
كما اذا تصورت ذاتا ويحذف زيدا لانه في حال التصور
للذات الذي يريد وضع زيد لها لم تكن ذات زيد واجيب
بان المراد كما اذا تصورت ذاتا يكون دالها بحسب المال
لفظ زيد لفظ زيد بالاضافة البيانية وفي نسخة
لفظه بالضمير العايد على زيد المضاف اليه وهو خلاف

الاصل

الاصل لان المجرد عنه المضاف
الذات وذكر الضمير باعتبار ان الذات شي من اكتسابها بازايه اي مقابله الاشاع
التذكير من المضاف اليه ما وضع لمشخص اي بخصوصه
الصادق بالمتعدد والا فهو موضوع لمشخصات بقرينة قوله
الخ وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعددا ولا يبعد ان لفظ كل
في كلام الشارح بان يقال انما وضع لكل ما تشخص والاصل قوله الاتي
ويجب ان يكون معنى هذا القسم متعددا صريحا اما فايدة فيه
بل الذي يعتد به فيه لجنس فيكون مجملا فيصير قوله الاتي ويجب الخ
مبينا لاجماله بل امر عام اي بل باعتبار تعقله بامر عام
وهو الة الوضع وسمي ذلك الوضع وضعا عاما ووصف
هذا الوضع بالعموم بالنظر لالته واما بالنظر لذاته فهو خاص
كالموضوع له فهو من وصف المسبب بوصف سببه لان الالة باعتبار
تعقلها سبب للوضع المذكور مما يجب ان يكون معناه متعددا
الخ لاجل ان يتحقق معنى عموم الالة التي استحضرها المعنى ومما
يجب ان يكون المعنى الموضوع له مستحضرا بالة كلية بخلاف القسم
الاول فانه لا يجب فيه شي من الامرين المذكورين وقوله ان يكون
متعددا اي وان يكون موجودا في الخارج لان الكلام في
اقسام تحققت في الخارج ان يكون يكون متعددا اي تعددا
كثيرا لا ينحصر جوابه في سبب الاحتياج للالة الكلية من الافراد
الكثيرة لما كان لا يمكن استحضارها بذاتها في العقل للوضع لها
اللفظ استحضرت فيه بالامر العام الذي هو الة الوضع ووضع لها
فهذا يدل على انه ليس المراد مطلق التعدد الصادق بما يمكن حصره
باعتبار تعقله كذلك ظاهره باعتبار تعلقه بامر كلي
فيقتضي ان الحيوان الناطق المتصور بكلي اخر وان عددنا كليا من
الموضوع له والالة وهذا غير صحيح اذ ليس هنا الة كلية وقد اشار

تلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)